الأمم المتحدة EP

UNEP/MED IG.26/20

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

UN environment programme

Mediterranean Action Plan
Barcelona Convention

5 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الأصل: إنجليزي

الدورة الثالثة والعشرون لاجتماع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

بورتوروز، سلوفينيا، 5-8 ديسمبر 2023

البند 5 من جدول الأعمال: الجلسة الوزارية

مذكرة مرجعية للمناقشات الوزارية في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف

لأسباب تتعلق بالبيئة وتوفير التكاليف، تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدود. يرجى من السادة المندوبين إحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة مرجعية للمناقشات الوزارية في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف

1. يُعدّ اجتماع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها أهم تجمّع إقليمي بشأن قضايا البيئة والاستدامة في المنطقة. يجتمع هنا ممثلو 21 دولة مُطِلَّةٌ على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي للنظر في حالة النظم البيئية البحرية والساحلية، والتفاعلات بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية استنادًا إلى العلم، والاتفاق على سبل فصل التنمية عن العوامل التي أدت إلى الأزمة الثلاثية الأبعاد المتمثّلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الطبيعة، فضلا عن التلوث والنفايات.

2. تم وضع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) في عام 1975، وستحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيسها في العام 2025، وهو عام محوري سيشهد أيضًا استضافة مدينة نيس (فرنسا) المتوسطية لمؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات (UNOC). من المرتقب تنظيم حدث رفيع المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة حول المحيطات بمشاركة قوية من جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وسيشكل أيضًا مؤتمرنا حول المحيطات في عام 2024 والذي ستستضيفه اليونان حدثاً بارزًا في هذا الاتجاه.

3. وكان اعتماد اتفاقية برشلونة بمثابة نقطة تحول حاسمة في المنطقة حيث زوّدت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والأطراف المتعاقدة بمنصة قانونية قوية تتوافق مع القانون الدولي؛ وقد تم تعديل الاتفاقية في عام 1995 لتشمل التوافق العالمي بشأن التنمية المستدامة الذي تم التوصل إليه في قمة الأرض في العام 1992. منذ العام 1976، تم استكمال اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها السبعة بأكثر من 20 تدبيراً تنظيمياً و27 استراتيجية وخطة عمل، وتتناول هذه الأخيرة مجموعة واسعة من المواضيع تشمل إدارة النفايات إلى منع التلوث من خلال تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإدخال نهج الاقتصاد الدائري.

4. تشكّل مؤتمرات الأطراف في اتفاقية برشلونة الاجتماع الحكومي الدولي الرئيسي المخصص للبيئة البحرية والساحلية والتنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويتضمن جدول أعمال مؤتمر الأطراف عادةً عناصر تتعلق بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتآزر مع الاتفاقيات البيئية العالمية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقيات بازل-روتردام-ستوكهولم، واتفاقية ميناماتا. من خلال اعتماد نهج منسق إقليميًا لجدول الأعمال البيئي والتنموي العالمي، تشكل مؤتمرات الأطراف لاتفاقية برشلونة "مؤتمر الأطراف للبحر الأبيض المتوسط" على السواء.

5. "التحوّل الأخضر في البحر الأبيض المتوسط: من القرارات إلى العمل"، الموضوع الذي صاغه مكتب الأطراف المتعاقدة واعتمده للدورة الوزارية، سيكون العنوان الرئيسي للمناقشات الوزارية وسينعكس ضمن إعلان بورتوروز الوزاري. بعد مرور عامين على اعتماد إعلان أنطاليا الوزاري، والذي تمت صياغته بوصفه بيان إقليمي أخضر، حان الوقت لتقييم الوضع والتفكير في سبل تسريع الخطى نحو اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة.

6. لقد انخفض رأس المال الطبيعي في العالم بنسبة 40 في المائة خلال عقدين من الزمن. وتؤدي اللااستدامة المتبعة في أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية إلى تغذية الأزمة العالمية الثلاثية الأبعاد والمتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعة، والتلوث والنفايات. ولا تُستثنى منطقة البحر الأبيض المتوسط من هذه الوضعية، إذ تؤكد على ذلك نتائج تقرير حالة جودة البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 (2023 MED QSR) الذي يقدم لمحة سريعة عن حالة البيئة البحرية والساحلية بناءً على البيانات التي تم جمعها من مصادر وطنية. كذلك، تتوافق نتائج تقرير حالة جودة البحر الأبيض المتوسط لعام 2023 مع نتائج تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط (SoED)، حيث أشار التقرير الأخير الذي نشر في العام 2021 إلى أن عوامل تدهور البيئة في المنطقة متجذرة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وقد حذّر من أنه "ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة وصارمة لوقف الاتجاهات الحالية، فإن التدهور البيئي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة ودائمة على صحة الإنسان وسبل عيشه في المنطقة".

إن الآثار بعيدة المدى والضارة للأزمة البيئية المتفاقمة تجعل من التحوّل الأخضر مسعى حيوي وعاجل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها.

7. يساهم الانتقال إلى اقتصادات خضراء في فصل الأنشطة البشرية عن تدمير الطبيعة، وهذا يعني الحفاظ على الأسس التي يقوم عليها كل من الاقتصاد والمجتمع. ويُحرز التحول نحو اقتصادات ومجتمعات تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، بالتزامن مع أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة وحياد مناخي، تقدماً بفضل ثلاثة عوامل مؤاتية على الأقل: التقدّم السريع في العلوم والتكنولوجيا (على سبيل المثال، الاختراقات في مجال البطاريات الكهربائية لوسائل النقل المستدام)، التحسينات التدريجية في أنظمة الإدارة (على سبيل المثال، المعاهدة العالمية التي طال انتظارها بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، والنظام العالمي المحتمل بشأن المواد الكيميائية)، بالإضافة إلى الإدراك التي تتّسم به أكثر فأكثر السياسات الخضراء، كما والوعي العام حول قضايا الاستدامة والحلول المقابلة لها.

8. بُغية تحقيق تحوّل أخضر وعادل وشامل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من الضروري اتباع نهج مزدوج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. ويكتسي إشراك الشباب والنساء الهادف، باعتبارهم عناصر رئيسية للتغيير، أهمية بالغة؛ كما ترغب رئيسة جمهورية سلوفينيا، السيدة ناتاشا بيرك موسار، في تسليط الضوء على أهمية هذا الجانب خلال الجلسة رفيعة المستوى من الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ويمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة بأشكاله وطرقه المتعددة (الرسمية وغير الرسمية)، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعليم من اجل الدراية بأمور المحيطات، أن يساعد على كسب دعم المواطنين المطّلعين والملتزمين وذوي التوجه الفكري المستدام، مما يؤدي إلى توفير طرق سريعة للتواصل بين الأجيال خدمة للتحوّل الأخضر.

9. إن المسعى العالمي المستمر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأطر الجيدة والقائمة على الأهداف والمناسبة على المستوى الوطني، مع ما يرافقها من ضمانات تؤمن "اشراك الجميع" يوفّر منصات تسهل هذا التحوّل على المستوى الوطني. وتمتلك منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD)، إطاراً راسخاً وشاملاً وقوياً لتعميم الحلول المتفق عليها إقليميا حول الاقتصادات الخضراء، ولا سيما من خلال جيل جديد من المبادرات عالية الطموح والممولة بشكل مناسب، ضمن استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وبالشراكة مع أفرقاء العمل القطريين للأمم المتحدة (UNCTs).

10. من الضروري إعادة النظر بصورة شاملة في طريقة عمل النماذج الاقتصادية السائدة. وفي هذا الإطار، يجب أن تتحول الحلول القائمة على الطبيعة من أن تكون هامشية إلى أساسية لتشكل عوامل تمكين في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن نظام اتفاقية برشلونة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في وضع جيد لدعم هذا التحول في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

11. من المُسلّم به أن تحويل مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى واقع يطرح تحدّيات سياسية بالغة الأهمية، إذ إن عوامل تدهور البيئة متأصلة بعمق في نسيج القطاعات الاقتصادية الأساسية في المنطقة، بحيث لا تمتلك كل دولة في البحر الأبيض المتوسط الإمكانيات اللازمة لإجراء التحول الشامل المطلوب على نطاق واسع. لذلك، سيكون التضامن الإقليمي ضرورياً في هذا المجال.

من الممكن تحقيق قفزات نوعية نحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر مرونة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

12. هناك زخم سياسي مشجّع في المنطقة. في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، تعهدت الأطراف المتعاقدة بتقديم الدعم الكامل للتعافي الأخضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، "لضمان انتعاش مستدام ومرن وشامل يسَرّع التقدم، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها". تستند الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2022-2027، التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، على مبادرات مهمة في المنطقة، بما في ذلك الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن تكون بمثابة أحد محركات التحوّل الأخضر حول وعبر البحر المتوسط. إن السعي لتحقيق اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة يقع في قلب استراتيجية التنمية المستدامة للبحر الأبيض المتوسط والتي تم اعتمادها تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ضمن إطار لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

13. يظلّ التنفيذ الكامل لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها خطوة إلزامية في المسار نحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة، ولا يمكن لأي مسار يؤدي إلى التحول الأخضر في البحر الأبيض المتوسط أن يتحايل على الامتثال الكامل أو يتملّص منه. ومن هذا المنطلق، يجري تعزيز صلاحيات لجنة الامتثال التي أُنشئت بموجب هذه الاتفاقية.

14. يشكل أحد الإنجازات الجماعية الأخيرة الدور المركزي الذي يلعبه نظام اتفاقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط-برشلونة في مجال طلعات منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر مرونة. وفي ديسمبر 2021، وبدفع من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، قامت المنظمة البحرية الدولية، وهي السلطة العالمية المعنية بالشؤون البحرية، بتعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت من السفن؛ ومن المتوقع أن هذا الإجراء لن يؤدي إلى تحسين جودة الهواء وحماية الطبيعة وصحة الإنسان في المناطق الساحلية فحسب، بل سيرسل أيضًا إشارة قوية عبر جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق بأن الوقت قد حان للاستثمار في مجال الاستدامة.

إن سد فجوات التنفيذ وتعزيز إنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها سيجعل اقتصادات البحر الأبيض المتوسط أكثر مراعاة للبيئة والمجتمعات أكثر مرونة. ويجب على المنطقة - وهي نقطة ساخنة لتغيّر المناخ - أن تتخذ تدابير عاجلة وفعّالة للتكيف مع آثار أزمة المناخ المتفاقمة. ****

بعد الاعتبارات المذكورة أعلاه، يمكن أن تتمحور مداخلات الأطراف المتعاقدة خلال الجلسة الوزارية الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف حول المواضيع التالية:

- **كيف يمكن التأكد من أن سياسات التحول الأخضر تستند إلى قاعدة براهين قوية؟**
يجب أن ترتكز إعادة هندسة الاقتصادات على براهين قوية تشمل حالة البيئة وتستند إلى المبدأ الاحتراز (المنصوص عليه في اتفاقية برشلونة). وهناك حاجة إلى إنشاء روابط بين العلوم والسياسات، وإلى منصات سياسية وطنية في مجال الاقتصاد والبيئة تقوم على أساس نهج حكومي شامل وعلى كسر الحواجز.

- **كيف يمكن جعل السياسات الخضراء شعبية وممكنة على المستوى الفردي؟**
سيكون للتحول الأخضر تكلفة. يمكن أن تساعد السياسات الاجتماعية والمالية في توزيع التكاليف وتخفيف عبء الاستثمار الرأسمالي اللازم لجعل الاقتصادات أكثر مراعاة للبيئة، كما أنه من الممكن أن تعمل الأدوات المالية، بما في ذلك الضرائب المدروسة بعناية، على تحفيز التحول الجماعي نحو الاستدامة (على سبيل المثال، من خلال تشجيع الاستثمار الفردي في السيارات الكهربائية، أو العزل المنزلي، أو في أنظمة التدفئة/التبريد ذات الانبعاثات المنخفضة والصديقة للبيئة).

- **كيف يمكن ضمان تدفق التمويل والتكنولوجيا من أجل التحول الأخضر الشامل في المنطقة؟**
إن الشعار الذي يقوم عليه السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو "اشراك الجميع"، وهو ملائم أيضًا للتحول الأخضر. ولكي يجري التحول المطلوب على نطاق واسع، يجب الاستفادة من آليات التضامن الإقليمي للسماح بتوفير التكنولوجيا وبناء القدرات والدعم المالي إلى البلدان التي تحتاج إليها، كما ومن الضروري سد "الفجوات الخضراء" الإقليمية.

- **كيف يمكن كسب دعم المواطنين وضمان تحسين المهارات اللازمة لازدهار الاقتصادات الخضراء؟ ما هي أنظمة التعليم والمهارات اللازمة لاقتصادات الغد الخضراء؟**
يتوقف نجاح التحول الأخضر على استيعابه من قبل جميع الفاعلين الاقتصاديين، وفي المقام الأول المواطنين. يجب أن تضمن السياسات أن تكلفة التحول الاقتصادي لا تؤدي إلى مواجهة الجمهور لهذا التحول الأخضر (على سبيل المثال، تحويل إعانات دعم الوقود الأحفوري إلى مجموعات الطاقة المتجددة للمنازل). أيضاً، من الأهمية بمكان إشراك الشباب في أنشطة المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية وفي صياغة السياسات البيئية ونشرها. إن تعزيز التعاون بين الأجيال في تخطيط وتنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود يقع في صلب استجابة السياسات للأزمة العالمية الثلاثية الأبعاد.

- **كيف يمكن تعميم الجوانب المشرقة؟**
إذا كانت هناك علامات تقدم في مجال تحقيق الاقتصادات الخضراء في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوسيع نطاق أفضل الممارسات ونشر سياسات مستنيرة تسمح للطبيعة بقيادة التحول الاقتصادي. يواجه صانعو السياسات تحدياً في تحديد خيارات وطنية مناسبة تؤمن توفقاً بين القيمة، وخلق فرص العمل، وحماية الموارد المشتركة العالمية، واحترام الحقوق، وتوفير المنافع القائمة على الطبيعة للجميع.

****